



الإستطلاعات:
الإعداد، التّطبيق والنتائج
- مسودة -

وحدة استطلاع المركز العربيّ لتطوير حكم القانون والنّزاهة



فهرس

- I. الهدف
 - II. المنهجية العامة
 - أ. تطوير إستمارة الأسئلة
 - i. مقابلات الخبراء والمجموعات المستهدفة
 - ii. إستطلاع الخبراء
 - أ. الهدف
 - ب. المنهجية
 - 1. إستطلاع الإستطلاعات
 - 2. إعداد الإستطلاع
 - 3. تركيبة الإستطلاعات
 - iii. إستطلاعات عامة الشعب
 - أ. الهدف
 - ب. إعداد الإستطلاع
 - 1. القضاء
 - 2. الإعلام
 - 3. المشاركة
- ب. التطبيق
 - i. وكالات الإستفتاء
- III. النتائج
 - أ. النظام القضائي
 - i. وصف العينات
 - ii. النتائج العامة
 - أ. الخبراء
 - ب. الرأي العام
 - ب. الإعلام
 - i. وصف العينات
 - ii. النتائج العامة
- ب. الخبراء
 - ب. الرأي العام
- ج. المشاركة
 - i. وصف العينات
 - ii. النتائج العامة
 - أ. الخبراء



ب.الرأي العام

ملحق
قيود**I. الهدف**

قام المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بتحقيق تجريبي مواز ليرافق ويكمل تقييمه المتخصّص لوضع النظام القضائي، والإعلام، والبرلمان في مصر والأردن، ولبنان والمغرب. يكمن هدف البحث الأساسي في تأمين دعم عملي للتحليل الذي يعده المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة في تقييمه لهذه الركائز الثلاث. يصف هذا التقرير بالتفصيل، إعداد البحث الذي أجراه المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة في الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل 2005 وتشرين الثاني/نوفمبر 2006، بالإضافة إلى طريقة تطبيقه والنتائج التي توصل إليها.

II. المنهجية العامة

يهدف تأمين تقييم معمق لوضع النظام القضائي، والإعلام، والبرلمان، إعتد المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة عند مراجعة الإستطلاعات، منهجية متعدّدة الأساليب والمستويات. وبالتحديد، طلب من مجموعة مختارة من الخبراء الدائعي الصيت في مجال القضاء والإعلام والبرلمان تأمين تقرير معمق حول وضع النظام القضائي، والإعلام، والبرلمان. وفي موازاة التقرير التحليلي الذي أعدّه الخبراء، يقوم المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بمشروع بحث تجريبي لتأمين بيانات حول كل من الركائز الثلاث في البلدان الأربعة المستهدفة (مصر، الأردن، لبنان، والمغرب). بالإضافة إلى ذلك، لجأ هذا المشروع التجريبي إلى مقارنة متعدّدة المستويات من خلال:

- 1- مراجعة النصوص المكتوبة (تحليلية)
- 2- مقابلات الخبراء والمجموعات المستهدفة (نوعية)
- 3- إستطلاع عينة عشوائية من الخبراء في الركائز الثلاث (كمية)
- 4- إستطلاع عامة الشعب في كل من البلدان المستهدفة (كمية)

ساهمت المجموعات المستهدفة في تحديد المعايير الضرورية والأبعاد التي يجب اعتمادها لتقييم كل من وضع النظام القضائي، والإعلام والبرلمان. تمّ استخلاص مجموعة من الأسئلة المتخصّصة من تضافر جهود المجموعات المستهدفة والخبراء من داخل وخارج المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة والمنظمة الدولية للأنظمة الانتخابية. قدّمت إستمارات الأسئلة المتخصّصة أداة التقييم الموضوعية للبحث التجريبي الذي أجراه المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة. تقصّت الأسئلة مواقف الخبراء والرؤيا الخاصة بهم حول مجموعة من المبادئ والمؤشّرات التي تقيّم وضع القضاء والإعلام والمشاركة. تمّ توزيع إستمارات الأسئلة على عينات من الخبراء في كل من الركائز الثلاث (مثلاً: محامون، قضاة، موظفون في الجسم الإعلامي، نواب، إلخ... مراجعة القسم III أ- ب، ج). أخيراً تمّ تطوير أسئلة مخصّصة لعامة الشعب ووُزعت على عينات عشوائية في كل من البلدان المستهدفة وهدفت إلى تقييم الرؤيا العامة لوضع النظام القضائي، والإعلام، والبرلمان.

أ. إعداد إستثمارات الأسئلة

i. مقابلات الخبراء والمجموعات المستهدفة (الطريقة التوعوية)

تم إجراء المقابلات والمشاورات مع الخبراء المحليين والإقليميين خلال تطوير المشروع.

ناقش الخبراء المحليون والإقليميون اللائحة الأساسية الخاصة بـ:

- مؤشرات "وضع النظام القضائي" التي طورتها المنظمة الدولية للأنظمة الانتخابية (2003)
- مؤشرات "وضع الإعلام" و"وضع البرلمان" التي طورها الخبراء في المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بالتشاور مع المنظمة الدولية للأنظمة الانتخابية.

أدت مشاركة الخبراء والاكتشاف المعمق للمبادئ والمفاهيم إلى تطوير عدّة سيناريوهات متكاملة، مما أدى إلى تشكيل إطار محدد أكثر يمتاز بالمفهومية (مراجعة لائحة المؤشرات المعدة من قبل المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة)

أدت المجموعات المستهدفة¹ والمناقشات المفصلة مع خبراء من مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والمغرب إلى مجموعة نهائية من المبادئ المقسمة إلى مجموعات واضحة. شكلت هذه المجموعات مؤشرات بالنسبة إلى وضع النظام القضائي، ووضع الإعلام والمشاركة الذي يشكل نقطة شاملة وحساسة من حيث الثقافة بالنسبة إلى الإطار العربي. على سبيل المثال عقد المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة اجتماعاً دام يومين في عمان لخبراء الجسم القضائي في مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والمغرب من أجل مناقشة لائحة المبادئ وتحديد الأبعاد الخاصة بكل تدبير في وضع النظام القضائي في العالم العربي. وكانت إحدى نتائج المؤتمر الرئيسية تأسيس أداة مفصلة ذات تركيبة ممتازة يمكن من خلالها تقييم وضع النظام القضائي في العالم العربي.

ii. إستطلاعات الخبراء

أ. الهدف

كانت أهداف إستطلاعات الخبراء:

- وضع الأسس لتشكيل تقييم شامل، موثوق به وفعال "الوضع نظام قضائي سليم"، ولوضع الإعلام والبرلمان في البلدان الأربعة المستهدفة.
- تمكين التقييم الإختباري لوضع النظام القضائي، ووضع الإعلام والمشاركة في كل بلد مستطلع.
- إثراء التقييم المفاهيمي والتحليلي للتقارير الخاصة بوضع النظام القضائي، والإعلام والبرلمان التي أنجزها المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة.

ب. المنهجية

1. إستطلاع الإستطلاعات

قامت وحدة المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بمراجعة الإستطلاعات بالتعاون مع المنظمة الدولية للأنظمة الانتخابية. يكمن هدفها في تحديد ما هو البحث الذي تم إجراؤه على الصعيد الإقليمي حول كل ركيزة، ومن خلال هذه العملية، إثراء عمل المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، وحماية أبحاثه من الأثر السالبة، وبالتالي تعزيز نوعية مشروعه وقيمه.

قدّمت مراجعة الإستطلاعات² للمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة والمنظمة الدولية للأنظمة الانتخابية معلومات كافية حول البحث كما سلّطت الضوء على عدّة فئات مثيرة للقلق في المشروع. أدّت هذه النتائج الرئيسية إلى صقل المبادئ³، وتوضيح الفئات الخاصة بكل ركيزة. تمّت مناقشة النتائج مع خبراء المنظمة الدولية للأنظمة الانتخابية والمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، المشاركين في المشروع (على سبيل المثال، أثرت مراجعة النصوص المكتوبة على لائحة المبادئ النهائية الصادرة عن مؤتمر عمان).

2. إعداد الإستطلاع

المبادئ:

حوّلت وحدة الإستطلاع مجموعة المبادئ النهائية إلى أسئلة في كلّ من الركائز الثلاث. تمّ حذف كافة النقاط المتشابهة والمكرّرة والمتشابهة، بالإضافة إلى الأسئلة الخاصة بالمعرفة والمعلومات (أيّ الأسئلة التي تختبر معرفة الخبراء ضمن مجالهم عوضاً عن طلب تقييمهم لوضع النظام القضائي أو وضع الإعلام أو البرلمان). تمّ تحويل المبادئ إلى أسئلة يمكن تقييمها بحسب مقياس ليكيرت المبني على خمس درجات. كُتبت الأسئلة بحذر ودقة للتأكد أنّ النقاط تقيّم مسائل تهمّ الفئات التي اختيرت منها العينات وأنها تحترم الخطوط الرئيسية الأكاديمية في تصميم استمارة الأسئلة.

Construction and validation:

الإعداد والمصادقة:

تجدر الإشارة إلى أنّ إعداد الأسئلة قد استغرق وقتاً طويلاً واتّصفت هذه العملية بالدقة المتناهية. قام خبراء المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة و المنظمة الدولية للأنظمة الانتخابية بمراجعة المسودات التي أعدتها وحدة الإستطلاع، ومن ثمّ تمّت مناقشتها إلى أن تمّ إرضاء كافة الأطراف (خبراء المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، خبراء وحدة الإستطلاع والمنظمة الدولية للأنظمة الانتخابية).

الإختبار الأوّلي:

فضلاً عن ذلك، خضعت كلّ استمارة أسئلة إلى اختبار أوّلي في كلّ من البلدان المستهدفة. لجأ الإختبار إلى عينات صغيرة وأرفق بتغذية إسترجاعية مفصلة من المشاركين. تمّ تقييم مشاكل

المصطلحات، والشمولية، وحمل المعرفة إلخ. بشكل دقيق. وأدت النتائج إلى صقل استمارات الأسئلة الموجهة إلى الخبراء قبل تطبيقها النهائي.

3. تركيبة الإستطلاعات

01. الركيزة القضائية:

ركزت الإستمارة على أربعة أبعاد رئيسية (الإستقلالية، النزاهة/الحيادية، الكفاءة، والفعالية) وضمت 108 سؤالاً، تمحور 70 منها على تقييم المستطلعين لأبعاد محددة خاصة بالنظام القضائي، في حين تطرأت 17 نقطة إلى الإصلاحات الضرورية، وقدمت 21 نقطة تقيماً عاماً لوضع النظام القضائي في البلد المستطلع.

02. ركيزة الإعلام:

ركزت الإستمارة على 3 أبعاد (الإستقلالية، النزاهة والكفاءة) وضمت 76 سؤالاً. تمحور 65 منها على تقييم المستطلعين لأبعاد محددة في الإعلام، وتطرأ 11 سؤالاً إلى الإصلاحات الضرورية.

03. ركيزة المشاركة:

ركزت الإستمارة على 4 أبعاد (التمثيل والمشاركة، الإستقلالية، النزاهة-الحيادية، والأداء) وضمت 61 سؤالاً، تمحور 44 منها على تقييم المستطلعين لأبعاد محددة في البرلمان، وتطرأ 17 سؤالاً إلى الإصلاحات الضرورية.

iii. إستطلاعات عامة الشعب

أ. الأهداف

هدفت إستطلاعات عامة الشعب إلى:
- تحديد نظرة الشعب لوضع النظام القضائي، ووضع الإعلام ووضع البرلمان في كل من البلدان المستطلعة.

ب. بنية الإستطلاع

تم إعداد إستطلاع وحيد للرأي العام يتضمن أسئلة حول الركائز الثلاث. تضمنت الإستمارة 74 سؤالاً من بينها 19 سؤالاً متعلقاً بالديموغرافيا والخلفية. وجاءت الأسئلة الخاصة بكل ركيزة كالتالي:

1. النظام القضائي

عكس إستطلاع الرأي الخاص بالنظام القضائي إستطلاعات الخبراء إذ ركز على أربع فئات؛ الإستقلالية، الحيادية/النزاهة، الفعالية والكفاءة. وشمل 3 أقسام:

(1) أسئلة حول الخلفية:

- كان هناك أربعة أسئلة حول الخلفية، من بينها:
- ثلاثة أسئلة متعلقة بتجارب سابقة مع النظام القضائي، و
 - أربعة أسئلة لمعاينة تجربة المستطلعين مع المحامين وتقييمهم للقاضي الذي يتولى القضية.

(2) 12 سؤالاً عاماً حول النظام القضائي

- في هذا القسم، تم استكشاف الرأي العام حول وضع النظام القضائي. جاءت الاسئلة المتعلقة بالفئات الأربع كالتالي:
- الإستقلالية: سؤالان
 - النزاهة: 6 أسئلة
 - الكفاءة: سؤال
 - الفعالية: 4 أسئلة
 - التقييم العام: 5 أسئلة

(3) أربعة أسئلة حول الإصلاحات الضرورية ضمن النظام القضائي**1. الإعلام**

تضمن إستطلاع الرأي الخاص بالإعلام 3

أقسام:

(1) سؤال متعلق بالخلفية:

تمحور السؤال الوحيد المتعلق بالخلفية ضمن ركيزة الإعلام حول إستخدام وسائل الإعلام للحصول على المعلومات المطلوبة

(2) 12 سؤالاً عاماً حول الإعلام**(3) 3 أسئلة حول الإصلاحات****2. المشاركة**

شمل إستطلاع الرأي الخاص بالإعلام ثلاثة أقسام:

(1) سؤال واحد حول الخلفية:

في هذا القسم، تم توجيه سؤال واحد متعلق بالمشاركة في الإنتخابات النيابية الأخيرة

(2) 14 سؤالاً عاماً حول المشاركة و**(3) 4 أسئلة حول الإصلاحات**



ب. التطبيق

i. وكالات الإستفتاء

أجرى المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة و"وحدة الإستطلاع" بحثاً عن وكالات الإستفتاء في لبنان والعالم العربي التي قد تلبي حاجات مشروع البحث. في تشرين الثاني/نوفمبر تمّ نصّ "طلب اقتراح" للركائز الثلاثة وأرسل إلى وكالات الإستفتاء المحليّة والإقليمية للمناقشة. قام الخبراء في المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة والمنظمة الدولية للأنظمة الإنتخابية بمراجعة المناقصات التي قدّمت إلى المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة عبر استخدام مجموعة من المعايير المتوقّرة لكلّ منهما (مثلاً: خطة اختيار العينات، مؤهلات الموظفين، الخبرة، القدرة على إنجاز المشروع في كلّ من البلدان المستطلعة، إحترام المعايير الدولية في البحث، الصّيّة، إلخ). تمّت مقارنة التّصنيف الذي قدّمه كلّ من المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة والمنظمة الدولية للأنظمة الإنتخابية، وأدى التوافق بين اللّاحتين إلى التّعاقّد مع الشركة الدوليّة للمعلومات لتنفيذ العمل على الأرض بالنسبة إلى إستطلاعات الخبراء والرأي العام في كلّ من البلدان المستهدفة.

قدّمت الشركة الدوليّة للمعلومات تقارير المنهجية المفصّلة للمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، كما ساهمت في تطبيق الإختبارات الأوليّة المذكورة أعلاه. يمكن الإطلاع على تقارير المنهجية التي تفصّل الطريقة المتبعة لجمع البيانات، بالإضافة إلى إختيار العينات، غير أنّ هذه الأخيرة لم تعرض في هذا التقرير.

III. نتائج الإستطلاعات

إنّ النتائج الرئيسيّة التي توصلت إليها الإستطلاعات المذكورة أدناه، وهي معروضة ضمن ثلاثة أقسام رئيسيّة تعود إلى الرّكائز الثلاثة: النّظام القضائيّ، الإعلام، والبرلمان. يقدّم كلّ قسم وصفاً عن العينات المختارة (الخبراء والرأي العام)، وعن نتائج إستطلاع الخبراء ونتائج إستطلاعات الرأي العام.

أ. النّظام القضائيّ

i. وصف العينات

تمّ عرض معايير اختيار العينات والفئات لاستطلاع الخبراء واستطلاع الرأي العام في الجداول التالية:

إستطلاع الرأي			الخبراء			
نسبة الرّفص الفوريّ	حجم العينة		المحامون	القضاة		
11%	800	مصر	72.945	1375	مجموع الفئة	مصر

				120	80	العينة	
%27.2	400	الأردن		3245	267	مجموع الفئة	الأردن
				120	80	العينة	
لا يذكر	400	لبنان		3411	189	مجموع الفئة	لبنان
				120	47	العينة	
%18.3	800	المغرب		4245	754	مجموع الفئة	المغرب
				120	80	العينة	

ملاحظة: هناك نسبة مرتفعة من الأمية في القاهرة والإسكندرية؛ أشار 16.5% من العينة المستطلعة أنهم أميون، وصرح 35% أنهم أكملوا المرحلة الإبتدائية فقط

ii. النتائج العامة

أ. الخبراء

1. النتائج العامة

- إختلف تقييم القضاة والمحامين لوضع النظام القضائي. وبالتحديد، فاق عدد النقاط السلبية التي أشار إليها المحامون تلك التي اختارها القضاة (المعدل المتوسط 1: 3).
- إن اعتبرنا عدد النقاط/الأبعاد التي تم تصنيفها بالسلبية مؤشراً لوضع النظام القضائي في كل بلد، إذاً الترتيب الأفضل هو التالي:
 - بحسب القضاة: المغرب، الأردن، مصر، وأخيراً لبنان.
 - بحسب المحامين: مصر، الأردن، المغرب، ولبنان.
- باستثناء لبنان، صنّف القضاة وضع النظام القضائي بالإيجابي نسبياً (أقل من 20% من الشكاوى) في حين صنّف المحامون حوالى نصف النقاط التي تهدف إلى تقييم وضع النظام القضائي بالسلبية. إن الشكاوى في مصر والأردن متقاربة من حيث الأرقام/النسب؛ نال المغرب أفضل تقييم للقضاة.
- أعطى القضاة والمحامون في لبنان تقييماً سلبياً لوضع النظام القضائي، إذ اشتكى القضاة من ثلث النقاط تقريباً، في حين اشتكى المحامون من حوالى 80% من النقاط! وتشكل هذه النسب تقريباً ضعفي تلك التي أشار إليها الخبراء في العينات الأخرى.
- إن الشكاوى الأكثر أهمية بين القضاة والمحامين والبلدان هي تلك المتعلقة بحرية التعبير والإنتماء،

- وهو مبدأ ثانويّ لمبدأ الإستقلاليّة في وضع النّظام القضائيّ.
- يختلف نوع الشكاوى من بلد إلى آخر، ولذلك يتطلّب الأمر مداخلات خاصّة بكلّ بلد.
- صنّف الخبراء بعض النّقاط المحدّدة والأبعاد بالإيجابيّة.

1. الإصلاح

تمحورت معظم أنواع الإصلاحات حول بعد الكفاءة. هناك حاجة إلى مؤهلات أفضل وتدريب مناسب. أجمع القضاة في البلدان الأربعة والمحامون في مصر، الأردن والمغرب على الحاجة إلى إصلاح أنظمة التدريب القضائي. كما شدّد المحامون والقضاة في مصر والأردن والمغرب على الحاجة إلى إصلاح لزيادة مؤهلات ومهارات الموظفين القضائيين.

ب. الرأي العام

أ. معلومات حول الخلفيّة

- أفادت العيّنتان المصريّة واللبنانيّة إلى نسبة تفاعل متديّية مع المحاكم (16 و22% على التوالّي)، في حين أشار المستطلعون في الأردن والمغرب إلى مستويات أعلى إذ واحد من أصل ثلاث مشاركين كان له تجربة مع المحاكم.
- تختلف رشوة موظفي المحكمة أيضاً من بلد إلى آخر، والنسبة الأدنى مسجّلة في الأردن (19%) في حين النسبة الأعلى موجودة في مصر (حوالي 60%).
- إنّ رشوة القضاء أدنى بشكل ملحوظ من رشوة موظفي المحكمة، وسجّلت مصر أدنى نسبة (11%) في حين النسبة الأعلى كانت في المغرب (25%).
- قيّم المستطلعون في مصر ولبنان أداء المحامين بشكل إيجابيّ وكان تقييمهم متبايناً حول أداء القضاة.
- جاءت الآراء متباينة في الأردن فانقسمت بين الإيجابيّة والسلبيّة بالنسبة إلى أداء المحامين والقضاة.
- قدّم معظم المستطلعين في المغرب تقييماً سلبياً لأداء المحامين والقضاة.

3. التّائج العامّة

- يختلف تقييم الرأي العام لوضع النّظام القضائيّ عن تقييم الخبراء في هذا المجال، لا سيّما في المغرب. بصورة عامّة، أعطى الشّعب في كافة المدن المستطلعة تقييماً أكثر سلبيةً لوضع النّظام القضائيّ في البلد المعنيّ (مصر والأردن: صنّفت نصف النّقاط بالسّلبية؛ لبنان والمغرب حوالي 85% من النّقاط اتّصفت بالسّلبية).
- اختلفت الآراء العامّة بشكل كبير حول وضع النّظام القضائيّ من بلد إلى آخر. جاء التّقييم الأكثر إيجابيّة في عمّان في حين التّقييم الأكثر سلبيةً كان في بيروت والمدن المغربيّة.
- قدّم المستطلعون المصريّون عدداً كبيراً من الشكاوى (8/7) حول حياديّة النّظام القضائيّ (وليس نزاهة القضاة الشّخصيّة). وامتدّت هذه الشكاوى فقّمت بشكل سلبيّ تطبيق معايير الحكم.
- جاء تقييم المشاركين في الأردن للنّظام القضائيّ في عمان إيجابياً بشكل نسبيّ. رغم التّعبير عن شكاوى محدّدة حول نقاط محدّدة، إتّصف التّقييم العام بالإيجابيّة.
- كان تقييم المستطلعين في لبنان والمغرب الأكثر سلبيةً حول وضع النّظام القضائيّ في كلّ من البلدين. شملت الشكاوى المبادئ كافة. لم يتمّ التّشكيك بكفاءة القضاة.
- ركّزت طلبات الإصلاح على الإستقلاليّة والفعاليّة بالإضافة إلى بعض الهواجس المرتبطة بالكفاءة. والنّزاهة (باستثناء الأردن).

4. الإصلاح

رتّب المستطلعون في مصر ولبنان الأولويّات الإصلاحية بطريقة مشابهة (الإستقلاليّة، ومن ثمّ النزاهة، وتليها الفعاليّة وأخيراً الكفاءة)؛ تبدّل هذا التّرتيب بالنّسبة إلى الأردن (الفعاليّة، ومن ثمّ الإستقلاليّة وتليها الكفاءة وأخيراً النزاهة) وبالنّسبة إلى المغرب أيضاً (الفعاليّة ومن ثمّ التّواهة وتليها الإستقلاليّة وأخيراً الكفاءة).

ب. الإعلام

1. وصف العيّات

إستطلاع الرأي				الخبراء			
نسبة الرجال والنساء ♀-♂	نسبة الرّفص الفوري %	حجم العيّنة		نسبة الرجال والنساء ♀-♂	نسبة الرّفص %	حجم العيّنة	
58 - 42	11%	800	مصر	69 - 31		150	مصر
52 - 48	27.2 %	400	الأردن	57 - 43	16.6	150	الأردن
50	لا تذكر	400	لبنان	58 - 43	22.7	150	لبنان
50	18.3%	800	المغرب	76 - 24	23.5	150	المغرب

بالإجمال، قيّم الخبراء والرأي العام في البلدان الأربعة المستطلعة وضع الإعلام بشكل سلبي. إنّ تقييم كلّ من الخبراء والرأي العام لوضع النّظام القضائيّ يضع الأردن ومصر في المراتب الأسوأ يليهما المغرب ولبنان. وتجدر الإشارة إلى هذا التوافق بين تقييم الرأي العام والخبراء.

ii. النتائج العامّة

أ. إستطلاع الخبراء

1. النتائج العامّة

- أهمّ الشكاوى التي قدّمها الخبراء تشمل مبدأ الإستقلاليّة:
 - في الاردن تتعلّق الشكاوى بالضمانات الأساسية حول إستقلاليّة الإعلام
 - في مصر والمغرب: غياب الرقابة
 - في لبنان: الإستقلاليّة الشّخصيّة
- تشكّل الرقابة على ما يبدو الشكاوى الأبرز في مصر، الأردن والمغرب (لكن ليس في لبنان). يبدو أنّ الخبراء في لبنان لا يصفون إستقلاليّة الإعلام بالسلبية نفسها التي يصفها بها خبراء البلدان الأخرى المستطلعة.
- قدّم الخبراء في البلدان الأربعة المستطلعة شكاوى حول النقص في "ضمانات إستقلاليّة الإعلام"، "إطار تنظيمي صريح وعادل للنشاط الإعلامي" و"الإستقلاليّة الشّخصيّة"، ثلاثة من مبادئ الإستقلاليّة في وضع النّظام القضائي.
- قدّم المستطلعون في الأردن شكاوى حول المواصفات الضرورية للإعلاميين (الكفاءة) في حين قيّم الخبراء في المغرب "المعايير الاحترافية والأخلاقيّة الواضحة" (النزاهة) بشكل سلبيّ ضمن وضع النّظام القضائي.



- يختلف نوع الشكاوى من بلد إلى آخر، ولذلك يتطلب الأمر مداخلات خاصة بكل بلد.

1. الإصلاح

وضع الخبراء في الأردن ومصر والمغرب " الإصلاحات القانونية لتحسين استقلالية الإعلام" على رأس لائحة الأولويات. يندرج عدد كبير من الإصلاحات المطلوبة ضمن بعد الإستقلالية. وتشمل الحاجة إلى إصلاح الأنظمة القانونية، الأطر التنظيمية وضمانات إستقلالية الإعلاميين الشخصية". في لبنان، شكّلت "الإصلاحات [...] لتعزيز كفاءة ومؤهلات الإعلاميين " أهم أنواع الإصلاحات.

الرأي العام

1. معلومات حول الخلفية

أظهرت النتائج المتعلقة بنوع وسائل الإعلام المستخدمة للحصول على المعلومات المطلوبة أن:

- صرّح المستطلعون في البلدان الأربعة عن استغلال وسائل الإعلام العامة المتوفرة بشكل واسع (مثلاً، الصحف، التلفاز، الإذاعات) وشكل التلفاز أكثر مصادر المعلومات الموثوق بها في الأردن، لبنان، والمغرب.
- في مصر، من جهة أخرى، لجأ الناس إلى الصحف والمجلات.
- كما تُستخدم شبكة الإنترنت بشكل مكثف في الأردن ومصر ولبنان ولكن ليس في المغرب.
- شكّلت شبكات المعلومات غير الرسمية كالمجموعات الدينية والاجتماعية مصادر المعلومات الأقل أهل للثقة في البلدان كافة باستثناء مصر.

2. النتائج العامة

01. أشار تقييم إجابات الأسئلة المنفردة إلى أن الشعب في البلدان الأربعة يعتقد:

- أن الإعلام يخضع لتأثير/ضغط الجهات الحكومية،
- إن الإعلام لا يقدم وجهات نظر حيادية أو متوازنة، و
- أن عملية اختيار العاملين في الإعلام تشهد تمييزاً (سياسياً، عرقياً، جنسياً)

02. من بين النتائج المهمة الأخرى:

- لا يعتقد الرأي العام في مصر والأردن أن الإعلاميين يتمتعون بحرية التعبير
- في مصر، تشير وجهة النظر العامة أن الإعلام لا يعكس التعددية في المجتمع وأن الجهات غير الحكومية تتمتع بنفوذ كبير على الإعلام.
- يشير الرأي العام في مصر، الأردن ولبنان إلى أن الإعلاميين يقبلون الرشاوى.
- يعكس الإعلام في لبنان فقط التعددية في تغطية وجهات النظر السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- إن العقوبات المفروضة على الإعلاميين إعتباطية بحسب رأي المستطلعين في الأردن والمغرب.
- تعتقد نسبة كبيرة من الرأي العام أن الإعلام يعجز عن نقل المسائل السياسية والدينية والاجتماعية بحرية في الأردن ومصر.

1. الإصلاح

رتب المستطلعون في مصر والأردن الأولويات الإصلاحية بطريقة مشابهة (النزاهة، ومن ثمّ الفعالية، وأخيراً الإستقلالية)؛ وتبدل الترتيب في لبنان (الفعالية، ومن ثمّ الإستقلالية وأخيراً النزاهة)، وبالنسبة إلى المغرب أيضاً (الإستقلالية، ومن ثمّ النزاهة، وأخيراً الفعالية).

ج. المشاركة

i. وصف العينات

الرأي العام				الخبراء			
نسبة الرجال والنساء ♀-♂	نسبة الرفض الفوري	حجم العينة		نسبة الرفض %	الموظفون	التواب	
58 - 42	11%	800	مصر	26.5	غير مطبق	454	مجموع الفئة
					25	25	العينة
52 - 48	27.2%	400	الأردن	16.7	غير مطبق	110	مجموع الفئة
					25	35	العينة
50	لا تذكر	400	لبنان	15.3	105	128	مجموع الفئة
					25	25	العينة
50	18.3%	800	المغرب	59	160	325	مجموع الفئة
					10	25	العينة

ملاحظة: تجدر الإشارة أنّ "الإخوان المسلمين" في البرلمان رفضوا المشاركة في إستطلاع الخبراء.

ii. النتائج العامّة

أ. الخبراء

1. النتائج العامّة

- لدى الموظفين عدد أكبر من الشكاوى مقارنة بالتواب في المغرب ولبنان ومصر. أمّا في الأردن، فاقت شكاوى التواب تلك التي قدّمها الموظفون.
- قدّم أعضاء البرلمان في الأردن أعلى نسبة من الشكاوى (44.4%)، يليها المغرب (25%)، مصر (22.2%) ولبنان (20%). وما يثير الإهتمام هو أنّ الترتيب يصبح معكوساً حين يُسأل الموظفون عن وضع البرلمان فسجّل لبنان نسبة 44.4%، مصر 41.6%، الأردن والمغرب 25%. تستحقّ وجهات النظر المتضاربة بين أعضاء البرلمان والموظفين بعض الإنتباه والتحليل.
- التمثيل والمشاركة:
 - أشار التواب والموظفون في البلدان الأربعة إلى غياب الفرص المتساوية في بعدي التمثيل والمشاركة (باستثناء التواب في الأردن الذين اشتكوا من مبدأ المشاركة) وهذه الشكاوى المشتركة هي إحدى أقوى الشكاوى التي قدّمها الخبراء.

- إشتكى الموظفون في مصر والأردن ولبنان من "المشاركة" في حين اشتكى الموظفون في المغرب (المستشارون) ولبنان من "الانتخابات الحرة والعادلة".
- إشتكى الموظفون في مصر والمغرب من "ممارسة المهام باستقلالية" في حين اشتكى المستشارون في المغرب وأعضاء البرلمان في لبنان من النقص في "الحماية" الأداء

لم يكن هناك أي تقييم سلبي من قبل النواب أو الموظفين حول الأبعاد التالية:

- فعالية التشريع
- فعالية اللجان النيابية
- النزاهة
- يعتقد النواب والموظفون في كافة البلدان (باستثناء النواب في المغرب ولبنان) أن قوانين التمويل السياسي للأحزاب والحملات الانتخابية تؤثر سلباً على نزاهة وضع البرلمان.
- صنّف النواب في مصر والأردن ولبنان، بالإضافة إلى الموظفين في الأردن تطبيق قوانين تضارب المصالح بشكل سلبي كل في بلده.
- لم يقدّم أي من النواب أو الموظفين في أي بلد مستطلع شكاوى خاصة بشفافية العمل البرلماني.

2. تحليل التواتر

01. تمويل الحملات الانتخابية

- بحسب النواب:
- يتم تمويل الحملات الانتخابية بشكل كبير بواسطة الأموال الخاصة بالمرشح في الأردن ولبنان ومصر والمغرب. وكان ذلك النوع الوحيد من الدعم المالي للحملات الانتخابية الذي إضطلع بأهميته في البلدان الأربعة.

- في المغرب فقط وجد الثواب أنّ التبرعات الفردية والأموال العامة تساهم في تمويل الحملات الانتخابية بالنسبة إلى الموظفين:
- يتم تمويل الحملات الانتخابية بواسطة أموال المرشح الخاصة في الأردن ولبنان ومصر والمغرب، وبواسطة تبرعات فردية في لبنان ومصر والمغرب.
- في المغرب فقط نالت كافة أنواع التمويل (4/3) تقيماً ملحوظاً.

02. التأثيرات والضغوط على البرلمان

- بحسب الثواب:
يظنّ الثواب في الأردن أنّ البرلمان يخضع بشكل ملحوظ لتأثير/ضغوط الحكومة؛ لم يذكر أيّ نوع آخر من الضغوط في أيّ من البلدان. غير أنّ المشاركين تميّزوا بالمواقف الحيادية في مصر حيال كافة أنواع الضغوط باستثناء حالة الجهات غير الحكومية. في الحالة الأخيرة، كانت 50% من آراء المشاركين محايدة في ما يختصّ بمدى الضغط الممارس على البرلمان من قبل هذه الجهة في حين ظنّ 50% أنّ التأثير ضعيف. هذه الآراء المنقسمة ظهرت أيضاً في لبنان (36.8 من الآراء المحايدة، 36.8 تأثير ضعيف، 26.3 تأثير قوي).
- بحسب الموظفين:
يظنّ الموظفون في الأردن ومصر أنّ البرلمان يخضع بشكل كبير لتأثير/ضغط الحكومة. في لبنان، نوع الضغط الوحيد المذكور هو الجهات الدولية.

03. الإصلاح

تباينت الآراء بصورة عظيمة بين الثواب والموظفين، والبلدان. الإصلاحات الأكثر شيوعاً هي تلك المتعلقة ببعده الأداء.

ب. إستطلاع الرأي

1. معلومات حول الخلفية

في مصر (46.4%)، المغرب (49.8%)، لبنان (51.3%)، معظم المستطلعين قد شاركوا في الانتخابات النيابية الأخيرة التي أجريت في بلادهم. على الرغم من أنّ نسبة مرتفعة من المستطلعين في الأردن قد شاركت في الانتخابات النيابية الأخيرة، فالأكثريّة لم تشارك (47.5%).

2. نتائج عامة

يميل المستطلعون إلى تقييم وضع البرلمان في البلدان الأربعة بالسلب، بغضّ النظر إن كانت الأسئلة متعلقة بالفساد، أو باستغلال المنصب والسلطة، الكفاءة، الوظيفة، والانتخابات الحرة. التقييمات الأكثر سلبية جاءت في مصر ولبنان حيث تمّ تصنيف 93% من النقاط

بالسلبية ويليها المغرب بنسبة 86% والأردن بنسبة 71%. التقييم السلبي يثير الدهشة ويختلف بشكل ملحوظ عن التقييم المعتدل الذي قدّمه النواب وموظفو البرلمان.

3. الإصلاح

رتب المستطلعون الأولويات الإصلاحية بطرق مختلفة في البلدان الأربعة. قد يتطلب هذا الترتيب المختلف مداخلات مختلفة في كل من البلدان الأربعة.

ملحق

القيود

أ. نسبة الرّفص وتعميم النتائج

تجدر الإشارة أنّ نسبة الرّفص في العينات المختارة قد تضعف إمكانية التعميم على الفئة المعنية بأكملها. وينطبق هذا الأمر على إستطلاعات الخبراء والرأي العام. إنّ المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ووكالة الإستفتاء التي تمّ التعاقد معها (الشركة الدولية للمعلومات) قد أدركا تماماً احتمال الرّفص ضمن هذه الفئة، واتّخذا عدّة تدابير لزيادة تعاون المشاركين. غير أنّ نسب الرّفص تفرض توحّي الحذر من حيث تعميم النتائج.

ب. المدن والبلدان:

تمّ حصر إستطلاع الخبراء واستطلاعات الرأي العام بمدن محدّدة مستهدفة في كلّ بلد. وبالتالي، يجب أن تتحصر تعاميم النتائج بتلك المدن.

ج. عقبات إستثمارات الأسئلة

أ. إنّ العقبات المتعلقة بطرق الإستطلاع تؤثر على صحّة الإستطلاعات: إنّ اللوائح الثلاث الخاصة بالمبادئ التي تقيّم وضع النظام القضائي، والإعلام والبرلمان كانت طويلة جداً لذا كان من الصعب إدراجها كاملة ضمن إستطلاع واحد لكلّ لائحة. وقد منعت هذه الصعوبة إعداد مقاييس لتقييم كلّ مبدأ وعناصره ما أدى إلى بعض المبادئ الثانوية يتمّ تقييمها بواسطة نقطة واحدة، أو إلى بعض الأسئلة المزدوجة.

ب. قد يواجه المستطلعون من عامّة الشعب بعض الصعوبات الناجمة عن الطابع المعقد للمبادئ الخاصة بوضع النظام القضائي، والإعلام والبرلمان صعوبة. إنّ الحاجة إلى إعداد أسئلة أقصر وأقلّ تخصصاً لاستهداف عامّة الشعب تُجنّب مقارنة مباشرة بين الخبراء وعامة الشعب.

ج. كان هناك بعض البيانات الناقصة في بضعة نقاط؛ لم يودّ المستطلعون أو لم يعلموا كيف يجيبون على تلك الأسئلة. قد يؤدي تحليل البيانات الناقصة إلى أسئلة مثيرة للاهتمام للأبحاث المستقبلية.

د. أسلوب الإجابة



أ. يمكن أن يؤثر الاختلاف في أسلوب الإجابة على النتائج. رغم أن ذلك امر مستبعد، فمن المحتمل أن المشاركين في مختلف البلدان المستطلعة يعبرون عن أنفسهم بدرجات مختلفة من التطرف.

ب. فضلاً عن ذلك، من الممكن أن تكون التجربة مع الإستطلاعات ودرجة الحرية العامة في البلدان المستطلعة قد أثرت على النتائج.

1. قد لقاء إقليمي للخبراء في عمان (24 و 25 أيلول/سبتمبر) بهدف مناقشة و وصل مبادئ وضع النظام القضائي. لم يعقد أي لقاء إقليمي/المجموعات المستهدفة من أجل معالجة مؤشرات وضع الإعلام والبرلمان. لكن، كان للقاء عمان إنعاسات على ركائز الإعلام والمشاركة وكان بمثابة معيار لصقل مؤشرات "وضع الإعلام" و"وضع البرلمان". د

2. كانت مراجعة الإستطلاع موسعة بالنسبة إلى ركيزة القضاء في حين لم تكن شاملة بالنسبة إلى ركيزة المشاركة.

3. لا سيما وضع الإعلام حيث تم استخلاص معظم المبادئ من إستطلاع الإستطلاعات.